

بروتوكول مابوتو حول التغير المناخي و الاستدامة

كيف يناقش بروتوكول مابوتو التغير المناخي و الاستدامة؟

لا تقتصر المادة 18 من بروتوكول مابوتو على الاعتراف بحق النساء في العيش في بيئة صحية ومستدامة فحسب، بل تؤكد أيضاً على دورهن الجوهري في بناء مستقبل أكثر استدامة.

من خلال ترسيخ دور النساء في صنع القرارات البيئية، يقر البروتوكول بأن مشاركة النساء أساسية لفعالية العمل المناخي، وحماية الموارد الطبيعية، والانتقال إلى حلول الطاقة النظيفة و المتجددة. كما تتقاطع المادة 18 مع حقوق أخرى جوهرية، مثل الحق في التنمية المستدامة (المادة 19) والحق في الأمن الغذائي (المادة 15).



المادة 18: الحق في بيئة صحية مستدامة

1- يكون للمرأة الحق في العيش في بيئة صحية مستدامة .

2- تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير اللازمة من أجل:

- ضمان مشاركة أكبر للمرأة في تخطيط البيئة وإدارتها والحفاظ عليها، وفي الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية على جميع المستويات؛
- تعزيز البحث والاستثمار في مصادر جديدة للطاقة قابلة للتجدد وفي التكنولوجيات المناسبة، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات، وتسهيل حصول المرأة عليها ومشاركتها في التحكم بها ؛
- حماية أنظمة المعرفة المحلية لنساء السكان الأصليين والتمكين من تنميتها ؛
- تنظيم إدارة ومعالجة وتخزين والتخلص من النفايات المنزلية ؛
- ضمان اتباع معايير مناسبة في تخزين النفايات السامة ونقلها والتخلص منها.



كيف نفذت الحكومات هذه الأحكام حتى الآن؟



منذ اعتماد بروتوكول مابوتو عام 2003، تبنت العديد من الدول أحكاماً دستورية تتعلق بالبيئة والتغير المناخي. تضمن عدة دساتير الحق في بيئة صحية ونظيفة، بينما تفرض بعضها التزاماً على الدولة بحماية البيئة.



على سبيل المثال، ينص دستور كينيا لعام 2010، بالإضافة إلى الحقوق والالتزامات المذكورة، على حق أي شخص يُحرم من بيئة نظيفة وصحية، أو يتم انتهاكها أو التعدي عليها أو تهديدها، في اللجوء إلى المحكمة لطلب التعويض.

كما تم تحقيق تقدم ملحوظ في سنّ القوانين والسياسات، إلى جانب إنجازات مشجعة من قبل الحكومات والهيئات الإقليمية:

قانون التغير المناخي في كينيا (2016) يلزم بإدماج "العدالة بين الأجيال والمساواة بين الجنسين في جميع جوانب الاستجابة لتغير المناخ"، كما يضمن وصولاً عادلاً إلى الصندوق الوطني للتغير المناخي

قانون الوصول إلى الموارد البيولوجية والجينية والمعرفة التقليدية في ناميبيا (2017) يعزز مشاركة النساء في صنع القرار المتعلق بحفظ الموارد البيولوجية والجينية واستخدامها المستدام وتقاسم منافعها. كما يؤكد على المساواة بين الجنسين في حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالمعرفة التقليدية، مسلطاً الضوء على الأدوار المحورية التي تؤديها النساء في الزراعة والطب والتنمية المجتمعية

سياسة البيئة والتغير المناخي الوطنية في رواندا (2019) تعتمد مبدأً "الشمولية"، حيث تشدد على أن المشاركة الفعالة للنساء والشباب في إدارة البيئة واتخاذ القرارات المتعلقة بالتغير المناخي أمر ضروري ويجب تعزيزه". وبالمثل، تسعى السياسة المُحدثة لقطاع الطاقة في أوغندا (2023) إلى دمج "حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والعدالة، والثقافة"، والشمولية في قطاع الطاقة

في عام 2015، تبنّت الدول الأعضاء الـ 15 في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) سياسة إيكواس لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في الوصول إلى الطاقة، والتي تُعد أول سياسة إقليمية على الإطلاق في مجال تنمية الطاقة المستجيبة للنوع الاجتماعي

نيجيريا قامت بمراجعة سياساتها الوطنية للمساواة بين الجنسين في عام 2022، واعتمدت خطة عمل وطنية حول النوع الاجتماعي والتغير المناخي، و في أواخر عام 2024 تسعى وزارة الزراعة في السنغال لإطلاق خطة عمل حول النوع الاجتماعي والعمل المناخي في قطاع الزراعة، بهدف تعزيز مشاركة النساء في عمليات صنع القرار الرسمية والمجتمعية، وتشجيع الابتكارات والتقنيات الذكية من منظور جذري.

كيف يمكن للحكومات تعزيز جهودها بشكل أكبر؟

- ✓ تعزيز أدوار النساء في الحوكمة البيئية من خلال ضمان تمثيلهن العادل في هيئات صنع القرار على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والقارية.
- ✓ إنشاء أو تعزيز صناديق مناخية مراعية للنوع الاجتماعي عبر ضمان وصول النساء، لا سيما في المناطق الريفية، إلى الموارد اللازمة لتبني التكنولوجيا الخضراء وتأمين سبل عيش مستدامة.
- ✓ حماية نظم معارف النساء من الشعوب الأصلية من خلال سنّ تشريعات لمكافحة القرصنة البيولوجية وإدماج هذه المعارف في الأطر الوطنية والإقليمية والقارية للاستدامة.
- ✓ فرض معايير أكثر صرامة لإدارة النفايات، مع إعطاء الأولوية لممارسات التخلص من المخلفات الصديقة للبيئة ودعم مبادرات إعادة التدوير التي تقودها المجتمعات المحلية.
- ✓ تنفيذ حملات توعية موجهة حول تأثير التغير المناخي ودور النساء في مواجهته، مع التركيز بشكل خاص على فئة الشباب.
- ✓ تصفية الاستثمارات في الوقود الأحفوري وإعادة تخصيص الموارد لدعم مشاريع الطاقة المتجددة، لا سيما تلك التي تعزز ريادة الأعمال النسائية وتمكين المجتمعات.
- ✓ تقديم حوافز للمشاريع التي تقودها النساء في قطاع الطاقة المتجددة، وضمان مشاركتهن الفاعلة في الفرص الاقتصادية الخضراء.

كيف سيبدو المستقبل إذا تم تنفيذ المادة 18 من بروتوكول مابوتو؟

ستصدر النساء من جميع الخلفيات، لا سيما في المجتمعات الريفية والمهمشة، مواقع صنع القرار في سياسات المناخ، وإدارة الأراضي، وتطوير الطاقة المتجددة. ستزدهر المدن والمناطق الريفية على حد سواء بفضل التقنيات الخضراء، مدعومة بمصادر الطاقة المتجددة التي تشارك النساء في إدارتها، مما يحقق توازنًا بين التقدم التكنولوجي وحماية البيئة.



ستُحفظ نظم معارف النساء من الشعوب الأصلية ويُحتفى بها، كم ستُدمج في الممارسات المستدامة، لتُشكّل نموذجًا تنمويًا يجمع بين الحداثة والجذور الثقافية الأفريقية. لن تمثل إدارة النفايات تهديدًا بيئيًا، إذ ستتولى المجتمعات البيئية الواعية زمام المبادرة في معالجتها والتخلص منها بطرق تحافظ على الأرض وتعيد إحياءها. في هذا المستقبل، حيث تُصان الحقوق البيئية للنساء، لن يكون مستدامًا فحسب، بل عالما زاحرا - خالٍ من تبعات التدهور البيئي وسوء إدارة النفايات، ليرسي دعائم قارة أفريقية أكثر صحة وخصرة، تُوجّهها حكمة النساء وإبداعهن.



"ستُحفظ نظم معارف النساء من الشعوب الأصلية ويُحتفى بها، كم ستُدمج في الممارسات المستدامة، لتُشكّل نموذجًا تنمويًا يجمع بين الحداثة والجذور الثقافية الأفريقية."



كيف يمكنني الوصول إلى المزيد من الموارد حول هذا الموضوع وكيف يمكنني المشاركة؟

امسح/ي رمز الاستجابة السريع لمعرفة المزيد!



SOLIDARITY FOR
AFRICAN WOMEN'S RIGHTS
A force for freedom



MOUVEMENT DE SOLIDARITÉ
POUR LES DROITS
DES FEMMES AFRICAINES
Une force pour la liberté